من فن المنطق

﴿ نفايس عرايس الانظار ولطائف فوائد الافكار ﴾

هذه تعليقات عجيبة وتحقيقات غريبة على شرح الفناري والحواشي الاحمدية وهما شهيران بين الطلاب بالافادة والاستفادة على متن ايساغوجي لاثير الدين الابهري

بين الطلاب (فناري حاشيه‌سي كانقري) ناميله شهرتشعار اولان حاشيهٔ مقبوله ومرغوبه نسخ مطبوعه سنك كمال ندرتي وقيمتنك غالي جهتيله تسهيلا للمتعلمين بودفعه مصنف خطيله‌ايله بالمقابله معارف نظارت جليله سنك (١٢١) نومرولي و (٢٨) ذي‌القعده (١٣١٢) و (١١) مايس (١٣١١) تاريخلي رخصتنامه‌سيله (مطبعهٔ عامره)ده طبع اولنمشدر

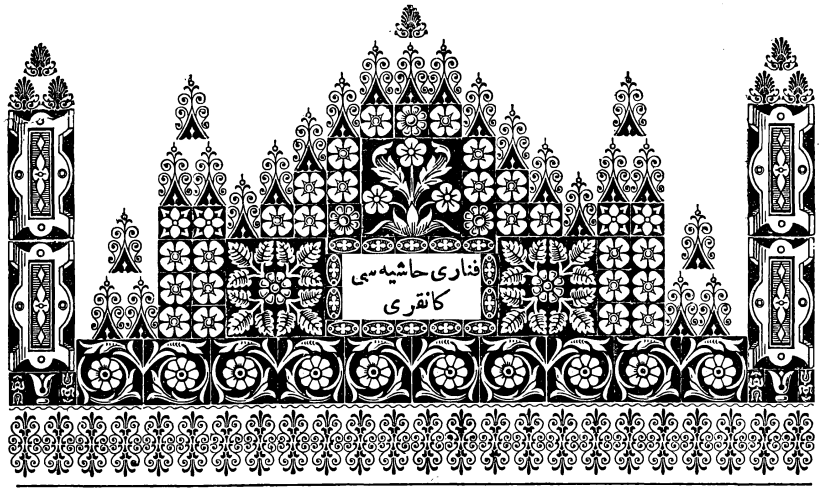

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدالك اللهم على ما انعمت علينا من اجناس الجود والكرم ❋ وفضلتنا على كثير من خلقك بأنواع اللطف وفصول الحكم ❋ وشكرا لك على ما خصصتنا ببدايع خواص الانام ❋ واعرضتنا عن عامة اغراض العوام ❋ وصلوة وسلاما على سيدنا محمد الذى بين ماهيات الاشياء حدا ورسما ❋ وقطع مواد الاشكال عن الموارد قطعا وحسما ❋ وعلى آله واصحابه الذين صدقوه فى اخباره تصديقا جزما ❋ وجادلوا لخصمائه بالحكم النبوية جدالا جما ❋ فدفعوا به التخيلات والاغاليط دفعا عظما ❋ وبعد ❋ فيقول الفقير الى الله الملك البارى الشيخ عبدالله ابن الشيخ حسن الكانقرى الانصارى اسكنهما الله تعالى فى دار السلام القرارى ❋ هذه تعليقات عجيبة وتحقيقات غريبة علقتها على شرح الفنارى والحواشى الاحدية افاض الله على صاحبهما وارداته الصمدية الاحدية عند الاشتغال بالمذاكرة لجمع كثير من المستفدين وجم غفير من المستعدين لما انا وجدناهم ايتاما سائلين والى العلم والتعليم محتاجين متكئين على حواش اكثرها غواش فقلنا لهم ياأهل الكتاب تنفخون بلا ضرام وتستمنون ذا اورام فهل ندلكم على تجارة رابحة وطريقة رايحة ❋ فقالوا ان هذا لشئ عجاب وامر مستطاب فأتنا بما يوصل المقصود ويحصل الموعود حتى نكون فى ظل ممدود ومقام مشهود فشمرنا عن مساق الجد وبذلنا كل الجهد فجاءت بحمدالله تعالى توفيقات بديعة وتدقيقات منيعة ينتفع منها الصغار والكبار ويقبلهما المهرة الاخيار وان ردها الجاهل والمتجاهل الكبار فلئن فاتنا من الناس الثناء الجميل فحسبنا ما ارجو من الثواب الجزيل والله الهادى الى سواء السبيل وهو حسبى ونعم الوكيل

(قوله حمدالك الخ) اقتفى اثر الشارح فى الثناء على الله تعالى بما هو اهله بطريق المخاطبة

٧ اى بطريق الخطاب والتعبير عن الخطاب بالمخاطبة لايخفى وجهه على ذوى الفطانة منه ٩ فان قلت من مشاهير نكتة الخطاب ههنا هو التنبيه على — ٣ — القرب اى المعنوى مع التلميح الى قوله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد فما باله اكتفى بما ذكره ههنا قلت النكتة المذكورة مع جلالتها وطول ذيلها مستغنية عن تلك النكتة المشهورة كما لايخفى منه

٥ فتبصر بالعينين منه

٣ لان الملحوظ فى الخطاب انما هو الذات البحت على ماحقق فى مبحث وضع المضمرات لمعانيها وهذا غير مناسب ههنا ثم انه غير مطابق للاثر المذكور اذ الموجود فيه انما هو لزوم مشاهدة الذات باعتبار اتصافه بالصفات على مقتضى ايقاع الرؤية على الضمير الراجع الى الجلالة الملحوظ فى مفهو مها الاتصاف بالا وصاف ولو التزاما والعجب من ناظرى رسالة الاداب العضدى انهم اتفقوا على ان فى التعبير بالخطاب تلميحا الى الاثر المذكور المستطاب وقد عرفت مافيه الان يرتكب مثل تلك المسامحة فى التلميح فافهم منه

٤ اذ الظاهر ان المنح عين الملخص فافهم منه ٦ منهم المولى قره خليل وغيره منه

٧ ايماء الى انه مشارك له فى اداء الحمد كما ينبغى لان اللايق ٩ بحال الحامد ان يلاحظ المحمود ا ولا حاضرا ومشاهدا ثم يحمده لايقال فعلى هذا كان اللايق ان يقال لك الحمد كما صدر عن بعض الاكابر فاذ كرته انما يصلح وجها الثانى دون ماذكره الشارح والمحشى ههنا لانا نقول الظاهر ان الحمد ههنا انما هو بمجموع حمدالك فسواء قدم لفظ الحمد على قوله لك أو اخر يجرى نكتة المخاطبة نعم فى تقديم مادة الحمد على قوله لك ايماء الى ان الاهتمام بالحمد لكون المقام مقام الحمد اولى لكن ذلك لايمنع المشاهدة السابقة والملاحظة اللايقة هذا ✻ ثم ان فى السلوك المذكور اشارة ايضا الى انه مشارك للشارح فيما انعم الله تعالى عليه من التحقيقات والتدقيقات فى هذا المقام لان حمده مثل حمد الشارح يقتضى وجود نعمة مثل نعمته وذلك ظاهر ففيه ترغيب للطلبة الى انهم كما اتخذوا الشرح مسارح انظارهم ومطارح افكارهم لزم عليهم ان يتخذوا هذه الحواشى ايضا مرائى ابصارهم ومرامى بصائرهم والامر كذلك فان هذه الحواشى مع وجازتها حاوية لحقايق كثيرة وكافلة لمهمات وفيرة فعلى الطالب الراغب ان يستحفظ بما فيه من المباحث الثواقب وسنزيد الكلام لهذا المقام حين جئنا الى شرح كلام الشارح (قوله اللهم) اصله عند البصريين يا الله حذف حرف النداء وعوض عنها الميم المشددة فى آخره وعند الكوفيين اصله يا الله امنا بالخير اى اقصدنا به حذف حرف النداء واوصل الجلالة الى الفعل وحذف المفعول فصار ماصار والمختار هو الاول كرر الخطاب تلذذا بلذة المخاطبة واشارة الى انه مشاهد له تعالى فى ذاته تم وصفاته اذ الجلالة تدل على الصفات ولو التزامية ففيه اشارة الى ان المحشى كالشارح متصف بالمشاهدتين ٥ ولك ان تقول انما اورد الجلالة بعد الخطاب اشارة الى انه تعالى انما يشاهد باعتبار صفاته المستفادة من الجلالة لا باعتبار ذاته وهذا هو الموافق لما ورد فى الاثر عن سيد البشر صلى الله عليه وسلم الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه الحديث واذا وقفت على هذه الدقيقة وقفت على رجحان قولهما ٣ حمدالك اللهم على قول العلامة عضد الملة والدين لك الحمد والحمد لله المفضل المنعام (قوله على مامنحت به الخ) اقتفى فيه ايضا اثر الشارح حيث قال لخصت لى من منح الخ ففيه تعريض له حيث خصص الشارح ذلك التلخيص لنفسه بقوله لى وان الاولى للشارح ان يجعل المحمود عليه نفس المنح لا تلخيصه ٤ والمعنى اعطى وانعم به فعلى هذا كان الظاهر ان يقول على مامنحته اذ هو متعد بنفسه وقد قال فى القاموس منحته الناقة جعل له درها ولبنها ولعل اتيان الباء ههنا للدلالة على التكرير والدوام كما فى قولهم أخذت الخطام واخذت بالخطام ففيه اشارة الى ان منح الله تعالى عليه دائمة غير منقطعة وقد اشار الى مثل هذه الزيادة صاحب المفتاح فى تحقيق تعلق قوله تعالى باسم ربك باقرأ الثانى فاندفع حيرة الناظرين ٦ ههنا (قوله من معارف الافاضل) الظاهر ان كلمة من بيانية ويحتمل ان تكون تبعيضية والمراد بالمعارف مطلق العلوم تصورية او تصديقية نظرية او ضرورية اذ الكل من منح الله تعالى بفيضه

على النفوس القابلة للكمالات العلمية والافاضل جمع افضل وهو الزائد على غيره فى الكمال وهم الاكابر الذين حازوا قصبات السبق فى مضمار المعارف والمعنى من امثال معارف الافاضل اذ معارف الافاضل قائمة بنفوسهم لاتتعدى الى غيرهم لانها عرض لاتنتقل ولاتبقى زمانين فالموجود فى غيرهم انما هو امثالها هذا ومنهم ٦ من قدر الجنس لتوجيهه ولايخفى ان العلوم امثال لااجناس فان ارادبالاجناس الامثال فلتقدز من اول الامر على ان هذا ليس بتقدير بل بيان ماهو المعروف ههنا٧ وفى امثاله فليفهم ثم ان لنا فى هذا البيان كلاما ذكرناه فى تعليقاتنا على الحواشى الفتحية التهذيبية (قوله وشكرا لك) اى اللهم على مايقتضيه السوق فالكلام السابق يجرى ههنا فلذكر زاد الشكر استجلابا لمزيد النعم واشارة الى ان الحمد والشكر كأنهما اخوان فاللابق ان يذكر احدهما عقيب الآخر ❋ ولما قدم الحمد لدواعى ذكرت ٩ عقبه بالشكر قضاء لحق الاخوة وطلبا لكمال المروة هذا ❋ ثم ان الشكر اما لغوى وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما واما عرفى وهو صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ماخلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مصنوعاته ليستدل به على وجود الصانع ووحدانيته واتصافه بسائر الكمالات وقس على هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة ❋ وللحمد ايضا معنيان لغوى وهو الوصف بالجميل الاختيارى على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم والتبجيل وعرفى وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما كالشكر اللغوى الا انه تردد فى ان وصول النعمة الى الشاكر لازم فى الشكر اللغوى دون الحمد العرفى او غير لازم فى الشكر اللغوى ايضا وعلى الثانى يكونان متحدين وعلى الاول يكون الحمد العرفى اعم منه مطلقا والشكر العرفى اخص مطلقا من الشكر اللغوى والحمدين اللغوى والعرفى وكل منهما اعم مطلقا منه وبين الحمدين عموم وخصوص من وجه وكذا بين الحمد اللغوى والشكر اللغوى وبالجملة ههنا معان اربعة والنسبة بينها على ستة اوجه اثنان بالعموم والخصوص من وجه وثلاثة بالعموم والخصوص مطلقا وواحد اما بالاتحاد واما بالعموم والخصوص على الاطلاق فعليك بالمواد ٣ ولاتكن من اهل البطالة والعناد (قوله على ماامتنت به على) اتى بقوله على للتنصيص على وقوع الامتنان عليه ولانه هو الموافق لماورد فى اللغة حيث يقال من عليه اى انعم واما قوله به فهو اشارة الى مفعوله الصريح اذ المن يتعدى بنفسه وبعلى ايضا ويجتمع التعديتان فى مادة واحدة قال الله تعالى ❋ يمنون عليك ان اسلموا قل لاتمنوا على اسلامكم ❋ ودخول الباء فى المفعول الصريح للدلالة على التكرير والدوام كما حققناه آنفا ففيه اشارة الى ان من الله تعالى عليه ونعمه دائمة غير منقطعة وهو المطلوب ههنا فاقول ٤ من ان كلمة المن انما تستعمل بعلى فالوجه ان يقال منت على ليس بشئ والعجب منه انه سها عن لزوم الضمير فى الصلة للموصول فاباله يطلع على النكتة الدقيقة

٦ قوله خليل منه

٧ وذلك لانه قد تقرر فى النحو ان كلمة من تكون لتبيين الجنس وستعرف قريبا ان الظ ان كلمة من ههنا بيانية وهو المنشأ لايراد لزوم كونه المنح عين الملخص ههنا فافادة الجنسية مقتضى كلمة من البيانية فلاوجه لتقدير الجنس بعدها ولو لم يكن بد من التقدير فتقدير المثل بل الامثال اولى كما لايخفى منه

٩ اى فى محله منه

٣ اى مواد الاجتماع والافتراق منه

٤ قائله قوله خليل منه

التى اشرنا اليه فى المقامين فان قدر للموصول ضميرا لتصحيح الصلة فيرد عليه على مازعمه انه مخالف لما فى اللغة فاهو جوابه فهو جوابنا والمنة لله تعالى (قوله من زوارف الفواضل) كلمة من بيانية او تبعيضية والزوارف جمع زارفة اى السيالة من زرف اى سال والفواضل جمع فاضلة وهى المزايا المتعدية الى الغير كما ان الفضائل هى المزايا القائمة باصحابها والاضافة من قبيل اضافة جرد قطيفة والمعنى من الفواضل السيالة الفائضة عن جنابه تعالى الاقدس على الممكنات القابلة لتلك الفواضل علوما كانت او غيرها فالصفة المذكورة من قبيل المؤكدة اذ التعدية مأخوذة فى مفهوم الفواضل والظاهر انها عبارة عن السيلان ثم ان فى هذه الفقرة الشاملة للعلوم وغيرها على ما اشرنا اليه تعريضا للشارح حيث اكتفى باعطاء الله تعالى اياه للعلوم والمعارف مع ان من المعلوم ان تلك المعارف والعلوم انما تكسب بآلات واسباب كلها فائضة من الله تعالى واللائق للحامد ان يشكره تعالى ايضا على تلك النعم والاسباب التى لاتحصل تلك العلوم الابها فلله در المحشى ما اعجب فطنته والطف جودته (قوله وصلوة وسلاما) اى اصلى صلوة واسلم سلاما فالفعلان محذوفان لكنهما ليسا بواجبى الحذف كما فى حمدا لك وشكرا لك والمشهور ان الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء والتحقيق انه موضوع للتعظيم وان كان ذلك التعظيم مشتركا بين افراده الثلاثة فالصلوة مشترك معنوى بينها لامشترك لفظى حقق ذلك فى اصول الفقه ويدل عليه قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى الاية فلو كانت الصلوة مشتركا لفظيا بينها يلزم الجمع بين معنيى المشترك فى ارادة واحدة وذا غير جائز والتقدير بأن يقال ان الله يصلى وملائكته يصلون تكلف لاداعى له ❊ ثم وجه ايراد الصلوة عقيب ايراد الحمد هو ان المعارف السابقة والفواضل اللاحقة انما تفيض علينا من جناب الحق تعالى وتقدس بواسطة حبيبه وآله فلهم علينا منن ايضا لايمكن استقصاؤها يجب الثناء عليهم بها فلذا التزموا ايراد الصلوة عقيب ايراد الحمد والثناء ❊ وتحقيق هذا المقام ان النفوس الناطقة الانسانية منغمسة فى العلائق البدنية مكدرة بالكدورات البشرية والذات الحق عز شانه فى غاية التنزه عنهما وقد تقرر فى العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من المبدأ الفياض يتوقف على مناسبة بينهما فلا جرم وجب الاستعانة فى استفاضة الكمالات اللائقة عن الذات الحق جل جلاله بمتوسط يكون ذا جهتين التجرد والتعلق بالجهة الاولى يستفيض ذلك المتوسط من ذلك الجناب الحق تعالى وبالجهة الثانية يفيض ذلك المتوسط لاصحاب العلائق والكدورات وماذاك الا الانبياء عليهم السلام اكملهم سيدنا محمد صلى الله عليه وعليهم وسلم فلذلك لزمنا التوسل فى استحضار الكمالات العلمية والعملية اليهم لاسيما الى محمد عليه السلام وبأفضل الوسائل اعنى الصلوة والسلام عليه وعليهم وبهذا السبب يتوسل ايضا فيه بآله واصحابه لانهم هم الوسائط فينا وهم الآباء الروحانية لنا

ولما كانوا اتباعاله عليه السلام فى ذلك كله جعل الصلوة عليهم تبعا للصلوة عليه عليه السلام هذا ❊ واتما اتى بالسلام بعد الصلوة اشارة الى ان الاولى هو الجمع بينهما وان كان الاقتصار على الصلوة جائزا ايضا فما اتفقوا عليه من ان الاقتصار على الصلوة بدون السلام مكروه لا بد له من بيان بل الحق ان الامرين واقعان فى القرآن قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما نعم الاولى هو الجمع بينهما لكن لا يلزم من ذلك كراهة الاقتصار فان ارادوا بالكراهة خلاف الاولى فلا ينبغى ان ينازع فى مثله (قوله على نبيك) من النبأ بمعنى الخبر او من النبوة بفتح النون وسكون الباء وفتح الواو ❊ بمعنى الارتفاع فعلى الاول هو مهموز اللام وعلى الثانى ناقص واوى وعلى التقديرين فعيل بمعنى فاعل ثم نقل فى اصطلاح اهل الكلام الى انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والمناسبة بين معناه اللغوى على كل من التقديرين وبين معناه الاصطلاحى ظاهرة فهو لفظ منقول اصطلاحى كلامى واما الفرق بينه وبين لفظ الرسول فله محل آخر والاضافة الى الضمير للعهد الخارجى على ما هو الاصل فى الاضافة فتفيد التشريف فوصفه بقوله (النبيه) اى الشريف من نبه نباهة اى شرف شرافة فهو نابه ونبيه من قبيل امس الدابر كان يوما عظيما اعنى كأنه صفة مؤكدة وان لم يكن منها حقيقة لان النباهة انما تؤكد ما يستفاد من الاول بطريق ٧ الاستتباع ❊ وقوله محمد عطف بيان لا صفة اذ قد اشتهر ان العلم لا يكون صفة وان كان موصوفا لا يقال كيف يكون عطف بيان وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه ولم يبق ههنا فى متبوعه خفأ حتى يزيله عطف البيان لانا نقول لا نسلم عدم بقاء الخفاء فى متبوعه ههنا اصلا بناء على انه يحتمل ان تكون الاضافة للاستغراق وعلى تقدير كونها للعهد فلا يتعين المقصود منه كتعينه من محمد صلى الله عليه وسلم (قوله امثل الافاضل) جمع افضل بمعنى امثل وقس عليه (افضل الاماثل) فى هذا عكس بديعى كما فى قولهم سادات السادات سادات العادات ولهذا لم يلتفت الى تكراره على انه لا بأس بالتكرار فى مقام المدايح والظاهر ان المراد بالافاضل ٦ افاضل الانس وكذا المراد بالاماثل اماثله فيفيد انه عليه السلام افضل الانس ولما كان الانس افضل جميع الخلائق لزم ان يكون عليه السلام افضلهم ويحتمل ان يكون المراد بالافاضل والاماثل افاضل الخلق جميعا واماثلهم فيفيد حينئذ صراحة انه عليه السلام افضل الخلق جميعا لكن الاول اولى كما لا يخفى ٩ (قوله وذويه) اى اصحابه قيل كلمة ذو لا تضاف الى مضمر الا ترى انهم حكموا بشذوذية قول القائل ❊ انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ❊ وغاية ما يمكن ان يقال اشار بهذه الاضافة الشاذة الى ان احوال اصحاب رسول الله عليه السلام شاذة مخالفة لاحوال سائر الخلايق كيف وكلهم بذلوا للدين مهجتهم وللشريعة كانوا خير اعوان فقد اشار بشذوذية الدال الى شذوذية المدلول ولا يخفى

٧ فيه اشارة الى رد ماقرره المولى قره خليل منه

٦ وهم الانبياء عليهم السلام منه

٩ اشارة الى رد ماقرره (قره خليل) منه

ان مثل هذا تصرف ذوقي خارج عما يتعلق بالالفاظ ولعل المحشي ٧ لايسلم شذوذية اضافته الى الضمير وله ان يقول ايضا انما ذلك في كلام الفصحاء واشعار البلغاء والفصاحة غير ملتزمة في امثال هذا المقام كما لايخفى (قوله المنعوتين) اى الموصوفين بحسن الشمائل وكرم الخصائل اى الشمائل الحسنة والخصال الكريمة فالاضافة فيهما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ففي هذا التوصيف اشارة الى انهم اصحابه عليه السلام حقيقة لانهم تخلقوا باخلاقه عليه السلام كما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله المنعوت بأعلى الشمائل ولما كان درجة الاتباع ادون من درجة المتبوع قطعا وصفهم المحشي رحمه الله ٦ بحسن الشمائل (قوله اما بعد ٩) اى بعد الحمد والصلوة قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم على ماتقرر في النحو واصل اما بعد فلما الخ مهما يكن من شئ فأقول بعد الحمد والصلوة لما كانت الخ حذف الشرط واقيم كلمة اما مقامه فلزم اجتماع اداتي الشرط ولكراهته فصلوا بينهما بكلمة بعد الواقعة في حيز الفاء بعد قطعها عن الاضافة فصار اما بعد فأقول لما كانت فحذف اقول ايضا فصار ماصار هذا هو المختار عند المحققين ٧ من النحاة وعند بعضهم ٤ اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلوة فلما كانت الخ فحذف ما حذف فصار اما بعد فلما كانت فهؤلاء لم يجوزوا تقديم ما في حيز الفاء عليها وجعلوا الفاصل بين كلمة اما وبين الفاء من معمول الشرط المحذوف واختاره التفتازاني في شرح التلخيص نظرا الى ان الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بالحمد والصلوة فالمناسب له جعل الفاصل جزأ من الشرط لامن الجزاء والظاهر مااختاره المحققون من النحاة لان المقصود ههنا ان التأليف المصدر بالحمد والصلوة الموصوف بالاوصاف التي اشار اليها بقوله فلما كانت الفوائد لازم لوقوع شئ مامطلقا لانه لازم لوقوع شئ مابعد الحمد والصلوة وذلك الغرض انما يحصل بجعل كلمة بعد جزأ من الجزاء لامن الشرط على ان ماذكره لو تم فانما يتم في هذا الموضع لافي غيره من موارد استعماله فالوجه مااختاره المحققون واختاره ابن الحاجب ومن تبعه واما تقدير اقول الذي اشرنا اليه فانما هو في مثل هذا الموضع اذلابد للظرف من عامل ولاعامل فيه غيره واذا وجد هنا عامل مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فلايحتاج الى التقدير بل يختل الكلام حينئذ هذا وباقي مباحث هذا المقام يطلب من محله (قوله فلما كانت الخ) كلمة لما ظرف بمعنى اذ تستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى هذا اذا دخل على الماضي كما ههنا واذا دخل على المضارع يكون حرف جازم واذا دخل على الاسم يكون بمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ صرح به في شرح ديباجة المصباح وعلى الاول لابد له من جزاء وهو ماض غالبا بدون الفاء كما ههنا وبالفاء قليلا وقد يكون جملة اسمية مصدرة باذا ومضارعا مأولا بالماضي وجميع الاستعمال واقع في التنزيل هذا ثم ان المقصود من هذا الكلام بيان سبب التأليف وجمع هذه الحاشية لكنه انما يتم بامرين الاول بيان سبب ترجيح هذا الفن على سائر الفنون والثاني بيان

٧ ويقرب من هذا مايقال كان المحشي وجد كلمة ذو بمعنى صاحب الرجل ومصطحبه فهان عليه اضافته الى الضمير انتهى منه

٦ فيه لطافة فافهم منه

٩ هذا التفسير مبني على كون البسملة ليس جزأ من الكتاب وهو المختار منه

٧ وهم سيبويه ومن تبعه منه

٤ وهو الفراء ومن تبعه منه

سبب تحشية هذا الشرح من بين كتب المنطق والثانى هو الذى اعتنى بشانه ههنا واما الاول فله مقام بين فيه ان تحصيل هذا الفن واجب باتفاق العلماء العقلية والعظماء النقلية لكن اختلفوا فى انه واجب عينا التوقف معرفة الله تعالى الواجبة عليه مال اليه كثير من المحققين او واجب على الكفاية لتوقف شعائر الدين عليه مال اليه جم غفير واختاره صاحب الطريقة (قوله الفوائد) جمع فائدة وهى فى اللغة ماحصلته من علم او مال مشتق من الفيد بمعنى استحداث المال او الخير وفى العرف هى المصلحة المترتبة على فعل من حيث هى ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية فالفائدة والغاية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك لكن الاولين اعم من الاخيرين مطلقا اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لاتكون مقصودة لفاعله والظاهر ان المراد بها المعانى التى افادها الشارح المحقق منها ماهو غامض دقيق لايطلع عليه الا الاذكياء ومنها ماليس بهذه المثابة وان خفى عن اوساط الناس والى هذين الامرين اشار بقوله (مشتملة على مالايخلو عن الغموض والاغلاق) ٩ فحمل الاول على مايتعلق بمشكلات الفاظه والثانى بمشكلات مدلولاته مما لايعتد به وان صدر ذلك عن بعض من يعتد به (قوله ومع هذا اخوان الزمان) الاضافة فيه لادنى ملابسة كما فى قولهم ابناء الزمان (راغبون فيها) اى محبون على ماشتهر من ان الرغبة اذا استعملت بفى تكون بمعنى المحبة واذا استعملت بعن تكون بمعنى العدول والظاهر ان ههنا محذوفا اى مشتاقون اليها بقرينة قوله واشتياق اذ لامعنى لكون غاية اشتياق على مايقتضيه العطف مفعولا مطلقا لقوله راغبون ٧ والقول بأن مشتاقون مضمن ٣ لقوله راغبون فمن ههنا اتى بقوله واشتياق ليس بشئ اذ الرغبة تستعمل بفى فلا حاجة الى التضمين والاشتياق انما يستعمل بالى والمضمن لابد ان يكون مستعملا بحرف الجر الواقع فى مقام التضمين نعم لو قال غاية اشتياق واكتفى به لكان فى كلامه صنعة احتباك كما لايخفى (قوله علقت عليها الخ) الظاهر ان صيغة الماضى ههنا على حقيقتها بناء على ان الديباجة وقعت بعد التحشية ويدل عليه عطف قوله ولم آل جهدا عليه لانه متبادر فى معناه الحقيقى ايضا ويحتمل ان تكون بمعنى المضارع وكذا قوله لم آل جهدا بناء على ان التحشية متأخرة عن الديباجة ويؤيده قوله والله ولى الاتمام وميسر الاختتام* لان المتبادر منهما طلب الاتمام وتيسير الاختتام من الملك العلام وذلك يقتضى عدم تمامه واختتامه اذ لامعنى لطلب الحاصل لكن يحتمل ان يكون المراد منهما بيان الواقع شكرا لما انعم الله تعالى من تينك النعمتين الجليلتين (قوله حتى تيسر لهم) علة للملازمة وغاية لها (بتحصيلها النهوض) اى النهوض بتحصيلها النهوض فالباء متعلق بالنهوض المقدر والمذكور مفسره على محاذاة ماذكره التفتازانى فى قول

٩ الحامل هو الطرسوسى منه

٧ القائل هو الطرسوسى منه

٣ بفتح الميم منه

(صاحب)

صاحب التلخيص واكثرها للاصول جعابناء على ان المصدر عند العمل مأول بان مع الفعل ومعموله لا يتقدم عليه فكذا المأول به ثم قال بعد القول بعدم تمامية القياس المذكور والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه كما في قوله تعالى فلما بلغ معه السعى * ولا تأخذكم بهما رأفة لان الظرف يكفيه رايحة من الفعل ولهذا اتسع في الظروف مالا يتسع في غيرها وعلى هذا فالتقديم لرعاية السجع ومعنى النهوض القيام اى قيامهم من حضيض النقص الى ذروة الكمال فهو نهوض معنوى مجازى وضمير تحصيلها اما راجع الى الفوائد واما الى مفول علقت اعنى كلمة ما باعتبار كونها عبارة عن الحواشى وعلى كلا التقديرين ٧ الباء للسببية وجعل الباء متعلقا بيتيسر غير مناسب من جهة المعنى كما لا يخفى (قوله ولم آل) من الالو وهو التقصير (جهدا) بالضم والفتح اى الاجتهاد وعن البعض الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والظاهر ان الالو ههنا يضمن له معنى المنع فيكون متعديا الى مفعولين كما في قولهم لا الوك جهدا ولا الوك نصحا نص عليه صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى لا يألونكم خبالا فالمعنى ههنا لم امنعهم اجتهادا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود هذا هو التوجيه الذى اختاره التفتازانى في شرح التلخيص ولا شك في جزالة معناه حينئذ بالنظر الى هذا المقام ٩ والقول بأنه لازم بمعنى التقصير وجهدا تمييز اى من جهة الجهد او منصوب بنزع الخافض اى في الجهد او حال اى مجتهدا فاسد ٨ وجعله بمعنى الترك متعديا الى مفعول واحد على ما في القاموس ما الوت الشئ ماتركته واختاره الشريف ٦ في خطبة شرح المواقف غير جيد اذ المستفاد منه انه لم يترك الجهد في بيان الواقع والمقصود انه بذل كل الاجتهاد (قال الشارح المحقق رحمه الله حمدا لك اللهم) قد عرفت ما يتعلق بذلك فلا نعيده وقد اشتهر فيما بينهم ان في مثله التفاتا على مذهب الجمهور اذا كان البسملة جزأ من الكتاب حيث عبر عن الله تعالى في البسملة بالغيبة وههنا بالخطاب فقد وقع تعبيران متغايران عن ذات واحدة في كلامين لكن التحقيق عدم الالتفات عندهم ايضا في مثله حقق ذلك في محله * ولما كان الحمد ههنا في مقابلة النعمة وكان مجامعا للشكر حينئذ اذ هو مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد اكتفى بالحمد لانه شامل للشكر حينئذ قطعا وقد عرفت وجه ايراد الشكر في الحاشية عقيب الحمد ولكل وجهة لكن الاولى للشارح ان يقدم الفقرة الثانية على الاولى لان الثانية متعلقة بالتخلية بالخاء المعجمة والاولى متعلقة بالتحلية بالحاء المهملة ومن البين ان التخلية بالمعجمة مقدم على التحلية بالمهملة الا ان يقال ان الاول وجودى والثانى عدمى والوجودى مقدم على العدمى او يقال الاول اشرف من الثانى او يقال الاول مطمح نظر الكل ومطمعهم فلذا قدمه على الثانى (قال الشارح المحقق وصلوة) قد عرفت انه لا كراهة في الاقتصار عليها ههنا ثم انه صلى او لا على جمع الانبياء حيث قال على عامة من لحقهم اولى الفواضل وترقى

٧ فيه رد للعماد حيث خصص السببية ههنا على التقدير الثانى ولا يخفى انه تفرقة من غير فارق (منه)

٩ القائل هو المولى حسن چلبي (منه)

٨ اذ لا ابهام في نسبة التقصير الى الفاعل ولا يصح جعله تميزا الا على اعتبار الاسناد المجازى والنصب بنزع الخافض سماعى وكذا وقوع المصدر حالا ليس بقياس الا فيما يكون المصدر نوعا من العامل نحو اتانى سرعة وبطؤا نص عليه الرضى وابن مالك وتأويله باسم الفاعل اى جاهدا تكلف لا داعى له (منه)

٦ وتبعه الطرسوسى ههنا (منه)

فيها الى الصلوة على محمد حيث قال لاسيما على محمد صلى الله عليه وسلم فأفاد المبالغة في الحكم المذكور على مايقتضيه كلمة لاسيما بناء على ماحقق في محله من ان هذه الكلمة للاستثناء عن الحكم المتقدم ليحكم عليه على وجه اتم بحكم من جنس الحكم السابق وكلمة اولى في قوله اولى الفواضل بفتح الهمزة وضمها وعلى التقديرين بفتح اللام وقد اختاره المحشي وستعرف منه تحقيقه ويحتمل ان يكون بضم الهمزة واللام وان لم يساعده الخط والمعنى على عامة من لحقهم اصحاب الفواضل وهم انهم بل جميع الانس والملائكة والجن فيفيد افضليتهم من الكل فيكون حينئذ في الكلام اشارة الى الصلوة على اتباعهم بالتبع على مايدل عليه لفظ الحوق وعلى هذا يندفع ماقيل ٧ من ان المستثنى بقوله لاسيما على محمد الخ محمد وآله مع انه لم يذكر آل من لحقهم فيحتاج الى تقدير المعطوف فكأنه قال وعلى آلهم لاسيما على محمد وعلى آله وماقيل في دفعه ايضا من انه يلاحظ عطف وآله بعد الاستثناء فلا حاجة الى التقدير هذا (قوله حمدا لك من جملة المصادر) قوله ٩ بمعنى المقول مبتدأ لا بمعنى المصدر اذ لا يصح حينئذ حمل قوله من جملة المصادر عليه وهو ظاهر وحمدا لك بدل منه او عطف بيان او مفعول اعني المقدر او خبر مبتدأ محذوف نص عليه في الكتب الاعرابية ❊ وقوله من جملة المصادر خبر للمبتدأ المذكور ففيه مسامحة من حيث ان ماهو من جملة المصادر لفظ حمدا فقط لا مجموع حمدا لك هذا واعلم ان هذا الكلام بظاهره لا ينطبق على مذهب احد من النحاة لان ابن الحاجب ومن تبعه عدوا حمدا وامثاله بدون اللام او الاضافة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا سماعا على مايظهر من بعض تصانيفه والشيخ الرضي ومن تبعه عدوا حمدا وامثاله باللام او الاضافة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا قياسا لا سماعا حيث قال والذي أرى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت بعدها ماتعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف الجر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعلها واما مابين فاعله او مفعول بالاضافة او بحرف الجر نحو كتاب الله ٢ وضرب الرقاب ٣ وبؤسا لك ٧ وحمدا لك ٤ ويجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا انتهى ملخصا ولذلك اضطرب الناظرون في توجيه هذا الكلام والظاهر ان كلام ابن الحاجب وان دل بظاهره على ان هذه المصادر وامثالها بدون اللام مما يجب حذف فعلها وجوبا سماعا لكن مراده المصادر المستعملة مع اللام اذ هو الواقع في كلام الفصحاء عند الحذف واما مالم يذكر مع اللام فلا يحذف عامله على مايشهد به التتبع وصرح به بعض شارحيه وانما لم يذكر ابن الحاجب حين تعداد المصادر المذكورة مابين الفاعل والمفعول باللام لانه في صدد بيان المصادر المذكورة لا في بيان فاعلها او مفعولها هذا والذي في لب البيضاوي ان هذه المصادر المقرونة باللام مما يجب حذف فعلها وجوبا سماعا وان امكن تطبيق كلام اللب على ماذهب اليه الرضي على ماأشار اليه في الامتحان وبالجملة فقد اشار البيضاوي الى ماخفي من كلام

(ابن الحاجب)

٧ الايراد والدفع كلاهما للمولى قره خليل (منه)

٩ اى لفظة قوله (منه)

٢ اى كتب الله كتابا

٣ اى اضربوا الرقاب ضربا (منه)

٧ اى بئست بأسا (منه)

٤ اى حمدتك حمدا (منه)

ابن الحاجب فالحق ان كلام المحشى ههنا منطبق على مذهب ابن الحاجب لاسيما على مسلك البيضاوى فاندفع حيرة الناظرين ههنا وانما اختار المحشى مذهب ابن الحاجب ومن تبعه لان النكات الآتية فى اختيار الفعلية انما تظهر بالنظر الى مذهبهم كما ستطلع عليه ثم اعلم ان اللام فى قوله لك لا يتعلق بالمصدر لانه قائم مقام الفعل المحذوف والفعل متعد بنفسه فكذا القائم مقامه فالجار والمجرور ح بظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف او صفة له هذا (قوله المحذوفة فعلها) اورد ٣ على هذه العبارة انها من قبيل الوصف بحال متعلق الموصوف وفى هذا يتبع الصفة الموصوف فى الاعراب والتعريف والتنكير وفى البواقى اعنى الافراد ومقابليه والتذكير والتأنيث كالفعل ينظر الى فاعله والفاعل ههنا مفرد مذكر فلابد من تذكير العامل ايضا أو جمع الفعل ايضا وان يقال المحذوف فعلها او المحذوفة افعالها ٩ واجيب بحمل الاضافة على الاستغراق وحينئذ يكون المراد افعالها وبأن المضاف يكتسب من المضاف اليه اشياء من جملتها التأنيث فا نفاعل هنا مؤنث بالاكتساب ويندفع الاضطراب ولا يخفى ما فى الكل اما فى الاول فلان الاضافة الاستغرافية لا تجعل لفظ الفعل افعالا يصح التأنيث بل تفيد الاحاطة فى الافراد الا يرى انهم فسروا الجمع المحلى بلام الاستغراق بما يفيد الشمول فى مفرده فالاستغراق يجعل الجمع مفردا ولم يقل احد بعكسه واما فى الثانى فلان شرط الاكتساب المذكور صلاحية المضاف للحذف على ما نص عليه ابن مالك فى الفيته حيث قال ❊ وربما اكتسبت ان اولا تأنيثا ان كان لحذف موهلا ❊ ولا يصلح المضاف ههنا للحذف قطعا وعندى ان اسناد الحذف الى الفعل ههنا اوهم صلاحية المضاف للحذف وان لم يكن فى نفسه صالحا للحذف فهذا القدر من الوجه كاف فى اكتساب المضاف من التأنيث على ان الشرط المذكور غير تام فى جميع الموارد الا يرى الى قوله تعالى لونها تسر الناظرين حيث ان ضمير تسر راجع الى اللون باعتبار اكتسابه التأنيث من المضاف اليه مع انه لا يصلح للحذف قطعا صرح به فى بعض شروح المفصل (قوله وهو) اى الفعل المحذوف (حدث او احد) فيه مسامحة من حيث ان المحذوف هو الجزء الاول من الجملة نعم اذا حذف الفعل حذف الفاعل ايضا لكن الكلام فى الاول (قوله اختيرت الجملة الفعلية) اى ناسب اختيارها اذ الوجوه الآتية انما تقوم على المناسبة لا على الاختيار لانه بديهى وقس عليه نظائره والمراد من الجملة الفعلية مجموع الفعل والفاعل وان كان الكلام فى الاول اذ لا ينفك الفعل عن الفاعل وما قيل ٧ من انه على هذا وان صح التعليل الثالث لكونه بالنظر الى مجموع الفعل والفاعل لكن لا يصح التعليلان الاولان لانهما بالنظر الى مجرد الفعل مع قطع النظر عن الفاعل فليس بشئ لان التعليل الثانى اعنى الاعتراف بالعجز انما يكون بالمجموع وهو ظاهر وكذا الاول اعنى الاصالة بل اصالة الفاعل ارجح من اصالة الفعل فلا وجه للتخصيص (قوله لكونها اصلا) اى راجحا بالنظر الى اسناده لاصالة طرفيها اما الفعل فظاهر لانه يتضمن النسبة الى الفاعل واما الفاعل فلانه اصل

٣ المورد جمهور الناظرين (منه)

٩ الجواب الاول للمولى قره خليل والجواب الثانى للطرسوسى (منه)

٧ طرسوسى (منه)

المرفوعات على ماهو التحقيق او راجحا فى هذا المقام والاسمية معدولة عنها وقد حقق صاحب الكشاف ان اصل الحمدلله حمدت الله حمدا او احمده حمدا حذف الفعل وعدل عن النصب لقصد الدوام والثبات ولما كانت الاسمية ههنا معدولة لم تعد من المؤكدات ههنا وان عدوها فى غير هذا الموضع فاقول ٩ من ان اصالته يحتمل ان يكون لكون هذا المقام مقام الحمد لم يلاحظ فيه التردد والانكار فيكفى فيه من الكلام الجملة الفعلية لعرائها عن التأكيد بخلاف الاسمية انتهى فانما يصح فى الاسمية الصرفة لا فى المعدولة والموجود ههنا هو الثانى كما اشرنا اليه (قوله وللاعتراف بالعجز عن استدامة الحمد) بناء على ان هذا المقام لكونه مقام الحمد والشكر على نعمه تعالى الدائمة الغير المنقطعة يقتضى ان يؤدى ذلك الحمد بما يدل على الدوام والثبات كما فى الجملة الاسمية فلما لم يسلك طريقة الاسمية وسلك طريقة الفعلية المفيدة للتجدد يستفاد منه ذوقا انه لو كان الحمد الدائمى فى قدرته لاورد الاسمية المفيدة للدوام فبايراده الفعلية المفيدة للتجدد يظهر الاعتراف بالعجز ذوقا قطعا فقوله لان الفعل يدل على التجدد علة للاعتراف ومعناه ان الفعل لما دل على حدث مقترن باحدا لازمنة الثلاثة وكان مقارنا فى دلالته على معناه الحدثى التضمنى بأحد الازمنة وكان الزمان من الاعراض السيالة المتجددة اعتبر فى مجموع معناه الدلالة على التجدد فالدلالة على التجدد فى الفعل دلالة وضعية بخلاف الدلالة على الدوام والثبات فى الاسمية لاسيما فى الاسمية المعدولة عن الفعلية كما ههنا فانها بحسب ما يستفاد بمعونة المقام والقرائن فالدلالة المذكورة فى الاسمية من قبيل مستتبعات التراكيب صرح به اهل المعانى وهو المستفاد من كلام المحشى فى هذا المقام وان خفى ذلك على اكثر الانام هذا ✻ واما ما قيل ٧ ههنا من ان قولنا الحمدلله جملة اسمية خبرها ظرف فان قدر عامل الظرف اسم فاعل كانت مفيدة للدوام الثبوتى وان قدر فعلا كانت مفيدة للتجدد قطعا فلا مخالفة بين الطريقتين بل طريقة الاسمية طريقة القرآن فما ذكره المحشى منظور فيه ✻ اما اولا فلان ما ذكره لا يقتضى العدول عن الاسمية الى الفعلية اذ الطريقتان مساويتان ✻ واما ثانيا فلان نجم الائمة جعل الحذف فى حمدا لك لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد ✻ واما ثالثا فلان العجز فى الحمد مشترك بين الطريقتين لان الحمد من النعم فيتسلسل كما اشار اليه السيد فى حواشى المطالع واما رابعا فلان الاسمية لا تدل على صدور الحمد عن نفسه كما يقتضيه قوله وللتخصيص اذ المستفاد منه ان الدلالة على صدور الحمد من نفسه مشتركة بين الطريقتين مع ان هذا ممنوع فى الاسمية وقد قال صاحب العناية الحمدلله يدل على كونه تعالى محمودا سواء صدر الحمد من حامد او لا انتهى ففيه ما فيه ✻ اما اولا فلان الظاهر ان يقدر الظرف فى الاسمية باسم الفاعل ولو سلم فالتقدير المذكور من ضروريات تصحيح العبارة والامر فى حمدا لك ليس كذلك ثم ان عامل الظرف اذا كان فعلا يكون ماضيا لا مضارعا فلا يفيد الاسمية الاستمرار التجددى

٩ طرسوسى منه

٧ القائل هو المولى قره خليل منه

المطلوب ههنا ولم يقل احد بأن مثل زيد في الدار اذا كان الظرف فيها مأولا بالفعل يفيد التجدد * واما ثانيا فلانه لاشك ان الاسمية طريقة القرآن لكن المقصود ههنا تصحيح ماصدر عن الشارح وحينئذ وبيان نكاته ولاشك ان الوجوه المذكورة قائمة على ماادعاه ومبينة له ولايلزم من ذلك كون طريقة الفعلية ارجح من طريقة الاسمية من كل الوجوه اذ لكل وجهة هو موليها * واما ثالثا فلانا لانم ان ماذكره المحشي لايقتضي العدول عن الاسمية كيف والوجوه المذكورة مقتضية للعدول المذكور وان كان هناك وجوه مقتضية لايراد الاسمية اذ لايلزم على المتكلم قصد جميع المزايا والنكات وبما قصده ههنا كاف فيما رجحه واما رابعا فلانك قد عرفت ان الحذف المذكور عند نجم الائمة قياسي فيحمل حينئذ ان يكون الحذف المذكور لقصد الدوام واللزوم لاسماعي كما اختاره المحشي ههنا وقصد الدوام واللزوم لايجري في السماعي على ان ماذكره الرضي انما هو بالنظر الى ظاهر الحال وذا لاينافي افادة التجدد بحسب الحقيقة وهو المقصود * واما خامسا فلان ماذكره الشريف من العجز عن اداء الحمد ولزوم التسلسل انما هو بالنظر الى قول صاحب المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من آلائك من حيث ان صاحب المطالع لما جعل الحمد من الآلاء واشار بذلك الى الاعتراف بالعجز عن اداء الحمد على ماينبغي بينه الشريف بلزوم التسلسل فغاية ماذكره الشريف بيان وجه الاعتراف بالعجز وليس في الجملة الاسمية ذلك الاعتراف حتى يحتاج الى البيان والعجب من هذا القائل انه هدم بهذا الكلام ماأسسه من ترجيح الاسمية على الفعلية اذ الاسمية على هذا تكون فاسدة مستلزمة للتسلسل المحال دون الفعلية لعدم استلزامها التسلسل المحال فان قلت فكيف يصح الاسمية المفيدة للدوام والحال انها مستلزمة للتسلسل المحال مع انها طريقة القرآن قلت يجوز ان يتعلق حمد واحد بنفسه وغيره من النعم فلايلزم التسلسل وبهذا يصح الاسمية ايضا لكن الاعتراف بالعجز لايحتاج الى هذا التوجيه فلذا رجحه الشارح والمحشي * واما سادسا فلانا لانم ان الحمد لله لايدل على صدور الحمد من نفسه وقد عرفت ان هذه الاسمية معدولة والاصل حمدت الله حمدا على ماأختاره صاحب الكشاف وكلام صاحب العناية لايكون دليلا على العلامة بل نقول ان قائل الحمد لله يسمى حامدا بالاتفاق ولو لم يدل هذا الكلام على صدور الحمد على نفسه لما سمي بذلك فالحق ان اصل الدلالة مشتركة بين الجملتين والتنصيص على الصدور على نفسه انما يوجد في الفعلية فاعلم هذا المقام فقد غفل عنه الكرام (قوله والتنصيص على صدور الحمد عن نفسه) لانه انما يحصل بالفعلية والاسمية وان دلت على الصدور المذكور لكن لايوجد فيها التنصيص عليه وهو المطلوب في هذا المقام ومايقال من ان حمدي ثابت له تعالى جملة اسمية دالة على التنصيص على صدور الحمد عن نفسه فلايكون هذه النكتة مرجحة للفعلية فمدفوع بأن التنصيص فيه مستفاد من الاضافة والكلام في افادة نفس الجملة التنصيص المذكور وذا انما يوجد في الفعلية كذا في الحاشية ولقائل

ان يقول كما ان الفعل لابد له من فاعل كذلك المضاف لابد له من مضاف اليه فاعتبار دخول الفاعل فى الفعل فيما نحن فيه واعتبار خروج المضاف اليه فى المادة المذكورة لابد له من فارق وجوابه ان الكلام ههنا فى الجملة ولاشك ان الفاعل داخل فى الفعلية واما المضاف اليه فى المادة فخارج عن الاسمية قطعا وهذا معنى كلامه فى الحاشية المذكورة (قوله وانما اختير الحذف) اى صورة حذف الفعل ولو كان ذلك الحذف واجبا دون صورة ذكره مثل احمد الله تعالى او نحمد الله على ما اختار المصنف وانما فسرناه بذلك لان المقصود ههنا بيان مرجحات الطريقة التى اختارها الشارح واما كون نفس الحذف واجبا او جائزا فمما يتعلق بالنحو وقد اشار اليه اولا فبعد الفراغ عما يتعلق بالنحو لا معنى للاشارة اليه ثانيا لاسيما بعد الشروع فى بيان النكات فاقول ٩ من ان هذا ينافى قوله وجوبا ليس بشئ وكذا القول بأن هذا التفسير تأويل بقرينة المحذور فبذلك لايندفع سؤال المنافاة عن الظاهر ليس بشئ بل هذا تفسير بقرينة السباق وكون المحشى فى بيان الخصوصيات كما لايخفى على من له ادنى خاصة ومنهم من تكلم ٨ فى توجيه المقام بما لايلتفت اليه العوام (قوله ليقع الحمد على وتيرة التسمية) اى طريقتها فى وجود الحذف فى كل منهما وان كان الموجود فى الحمد الحذف الواجب وفى البسملة الحذف الجائز وهذا كاف فى وقوع احدهما على طريقة الآخر مع الاشارة الى الجمع بين الجواز والوجوب (قوله من المذهبين الممكنين) على ما نص عليه فى بحث الايجاز من علم المعانى فالمساواة بينهما مما لم يشترطه احد وان تحير فيه بعض الناظرين ٤ (قوله يدل على الاستمرار التجددى الخ) هذه الدلالة دلالة ذوقية تستفاد من الصيغة بمعونة المقام فهى خارجة عن الدلالة الثلاثة المطابقة والتضمن والالتزام لانها انما هى بالنظر الى اللفظ الدال بالوضع ولامدخل للوضع فى الدلالة المذكورة بل هى من قبيل مستتبعات التراكيب على ما هو شان الخصوصيات واما دلالة الفعل على التجدد فانما هى بالنظر الى الوضع فبذلك يندفع المنافاة بين هذا الكلام وبين قوله سابقا لان الفعل يدل على التجدد والقرينة على ما قررناه ان المحشى ههنا فى بيان الخصوصيات ولذا جعل مايتعلق بالوضع فى السابق تعليل التعليل حيث قال وللاعتراف بالعجز عن استدامة الحمد لان الفعل يدل على التجدد ثم انه فسر هذا المعنى بقوله احمدك مدة عمرى ساعة فساعة فجعل مفاد الاستمرار التجددى مقابلا للصيغة فبعد هذا كيف يتصور توهم كون الدلالة المذكورة وضعية فظهر فساد ماقيل ٩ ان اراد دلالته عليه بطريق الحقيقة فباطل وان اراد بطريق التجوز فيجوز ذلك ايضا فى الماضى اذ لايشترط السماع فى آحاد المجاز انتهى لان تلك الدلالة ليست بحقيقة ولا مجاز كما حققناه مع انها لو كانت مجازا لكان علم المعانى الباحث عن المزايا للفظ باحثا عن المجاز وفساده ظاهر ثم زاد فى الفساد وقال ان من المعلوم ان جملة الحمد نقلت من الاخبار الى الانشاء على الصحيح المختار والمتعارف فى مثله هو لفظ الماضى كما فى صيغ

٩ القول الاول لاكثر الناظرين ههنا و القول الثانى للطرسوسى (منه)

٨ قره خليل (منه)

٤ قره خليل (منه)

٩ طرسوسى (منه)

العقود مثل بعت واشتريت فتقدير الماضى هو الاولى بل هو المتعين انتهى وذلك لان الالفاظ العقودية الفقهية انما اعتبرها الشرع من الالفاظ الانشائية تصحيحا لما صدر عن العاقل بقدر الامكان اذ لا وجود للنسبة فيها قبل الايجاب والقبول على ان بعض المحققين ٧ اخرجها عن سائر الانشائيات بكون النسبة موجودة قبل الايجاب والقبول بطريق الاقتضاء بخلاف سائر الانشائيات ولا كذلك مانحن فيه ولو سلم فالقياس قياس مع الفارق بل المضارع انسب بالانشاء من الماضى وهو ظاهر وان خفى عليه ولو سلم فالاستمرار التجددى المقصود ههنا انما يستفاد من صيغة المضارع ولم يقل احد بكونه مستفادا من صيغة الماضى ❊ ومما يدل على ماقررنا ان من اورد الحمد ههنا بالجملة الفعلية المذكورة اوردها بصيغة المضارع حيث قال المصنف ههنا نحمد الله تعالى الخ وقال صاحب المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من آلائك وغير ذلك على ان صيغة الماضى ههنا لا تخلو عن شائبة الامتنان على الملك المنان وبهذا يظهر ايضا فساد ترجيح برهان الدين تقدير الماضى على تقدير المضارع بأن الماضى يدل على الحمد السابق فى مقابلة النعمة السابقة وهو يجلب النعمة اللاحقة بحكم قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم فيفيد شمول النعمة للازمنة كلها بخلاف المضارع فانه يدل على الحمد اللاحق المفيد شمول النعمة اللازمة اللاحقة فقط فيلزم خلوا لازمنة السابقة من النعمة انتهى وذلك لان اللازم على العبد ان يحمده تعالى على نعمته فى كل وقت فترك الحمد فى الزمان الماضى ثم الاخبار بوقوعه على ماهو مدلول الماضى لا يخلو من كفران النعمة والامتنان على مولى النعمة جل جلاله فان صدر الحمد عنه ايضا فى الزمان الماضى فذلك حمد استقبالى لا حمد ماضوى ثم ان الآية المذكورة لا تدل على ما ادعاه لانها وان كانت فى صورة الماضى لكنها بمعنى المضارع على مايقتضيه كلمة ان للاستقبال مع ان فى هذا البيان تخطئة للائمة الذين صدروا اوائل كتبهم فى مقام الحمد بصيغة المضارع فالحق ان تقدير المضارع هو الاولى بل هو المتعين والتوفيق المبين من الله تعالى العلام المعين ثم اقول فى بيان المحشى بحث وهو ان صاحب المفتاح ومن تبعه فرقوا بين الزاهد يشرب وبين يشرب الزاهد بان الاول يدل على صدور الفعل منه حالة فحالة على سبيل الاستمرار والثانى يدل على مجرد صدوره عنه فى الحال او الاستقبال فعلى هذا لا يدل الفعل المقدر ههنا على الاستمرار التجددى لانه من قبيل الثانى لان المقدر فعل مقدم على الفاعل والجملة فعلية وجوابه ان الفرق المذكور مبنى على تقديم المضارع وتأخيره وتقديم المبتدأ على الفعل المضارع لا مدخل له فى الدلالة على الاستمرار بل الدال عليه انما هو المضارع سواء قدم او اخر سيما اذا انضم عليه معونة المقام كما لا يخفى على اولى الافهام (قوله الموجب لاستغراق الحمد الخ) الظاهر ان هذا الاستغراق حقيقى اذ ليس المقصود منه بيان مايصدر عنه من الحمد حتى يرد عليه ان الاستغراق الحقيقى غير مقدور للبشر على مانص عليه بقوله تعالى * كلا لما يقض ما امره * وبغيره من الآيات الدالة

٧ من الاصوليين وهو المولى صدر الشريعة فى توضيحه (منه)

على عجز العباد بل المقصود منه بيان استحقاقه تعالى لذلك وذا ثابت فى جميع مدة عمر العباد لتوالى نعم الله تعالى عليهم كل لحظة ويدل على ماقلنا ان صاحب الكشاف قال ان لله تعالى استحقاقا ذاتيا واستحقاقا فعليا والتنبيه على كلا الاستحقاقين قال الحمد لله رب العالمين (قوله مع انه لايدل الخ) ترق من دلالته على الانقطاع الى عدم الاستغراق وكلاهما غير مناسب لمقام الحمد قطعا اذ المناسب له الدوام والاستغراق فعلى هذا كان المناسب لتفسير معنى ايضا ان يقال يدل على الانقطاع وان كان بينهما مخالفة فى النفى والاثبات ولك ان تقول فى معناه كما لايدل على استغراق الحمد فى جميع الازمنة المستقبلة وهذا وان كان مناسبا من حيث الربط لكن فيه خزازة من حيث ان النفى يدل على امكان المنفى ولا امكان لذلك فى الماضى وجعله بمعنى المضارع حينئذ مفسد للتشبيه المستفاد من كلمة ايضا اذ الكلام فى الماضى لا فى المضارع فالوجه هو الاول ثم ان هذه الكلمة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا سماعا على مافى الرضى واللب اواصله آض ايضا اى رجع وماشير اليه فى معناه من التشبيه فبيان لحاصل المعنى فلله در المحشى حيث ختم هذا القول ببعض المصادر المذكورة المشار اليها فى اوله فدار الخاتمة على الفاتحة فما اعجب عباراته الرشيقة وبياناته الدقيقة (قوله وهو الرواية) اى المروى عن المؤلف فالرواية مصدر بمعنى المفعول وكونه ٧ اسم المصدر بعيد نعم لو جعل من قبيل رجل عدل لم يكن بعيدا كل البعد (قوله وهى العطية) اسم لمايعطى فتاؤه للنقل من الوصفية الى الاسمية (قوله وهى الاحسان) اشاربه الى ان العارفة مصدر كالعاقبة والعافية على مافى الشافية لكن المراد به المحسنات حتى يكون المنح والعوارف واحدا ويكون تكرارا فيحتاج الى البيان الآتى لايقال فما الحاجة حينئذ الى جعل عارفة مصدرا ولم لم يبق على الظاهر المتبادر منه لانا نقول المعنى المتبادر منه كونه اسم فاعل بمعنى المحسن بكسر السين وعوارف الافاضل محسنات بفتح السين لامحسنات بكسر السين ومن هنا نشأ توجيه بعضهم ٨ هذه العبارة لدفع التكرار كما ستقف عليه من المحشى قيل ٩ الاولى وهو الاحسان وفيه ان هذا الضمير وقع بين المصدرين والاول منه مذيل ايضا ظاهرا بعلامة التأنيث فالوجه ماقاله المحشى ٦ (قوله ومايجوز ان يكون موصولة الخ) قدمه على احتمال المصدرية لان الحمد على الاول يكون فى مقابلة النعمة الواصلة الى الحامد فيكون ح مجامعا للشكر على ما شرنا اليه فى تحشية كلام الشارح رحمه الله فتذكر ولذلك اكتفى الشارح بالحمد ولو كان كلمة ما مصدرية لكان الحمد على الانعام الذى هو من صفات الله تعالى فيرد عليه حينئذ ان المحمود عليه يجب ان يكون اختياريا وصفات الله تعالى صادرة عنه بالايجاب على ما اتفق عليه اولوا الالباب ويحتاج فى دفعه الى تكلفات كثيرة ذكرت فى محله ✻ منها ان الحمد على الانعام ليس باعتبار ذاته بل باعتبار آثاره وهى النعم الصادرة عنه بالاختيار فيؤل بالآخرة الى كون المحمود عليه هو النعم فلاشك ان جعلها محمودا عليه اولا وصراحة اولى

٧ على ماأشار اليه الطرسوسى (منه)

٨ وهو المولى برهان الدين حيث جعل العوارف معطيها ولايخفى انه نص فى انه جعل العوارف جمع عارفة بمعنى المحسن بكسر السين فحينئذ يكون عارفة اسم فاعل لامصدرا (منه)

٩ هو المولى قره خليل منه

٦ لان المصدر تذكيره وتأنيثه سواء ومع ذلك وقع فى آخر الاول علامة تأنيث (منه)

لا يقال تلك النعم قائمة بالافاضل فهى نعم لهم فيلزم حينئذ الحمد على النعم القائمة بغير الله تعالى وذا غير جائز لانا نقول تلك النعم قائمة بهم بطريق الكسب لا بطريق الايجاد على ما حققه اهل السنة والوداد فتلك النعم كلها صادرة منه تعالى حقيقة وقد تقرر ان مدح النقش راجع الى مدح النقاش فلا كلام اصلا فى كون عوارف الافاضل محمودا عليه وقد ورد فى الاثر عن سيد البشر عليه السلام ان من لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى هذا ٤ فاقيل من ان كون كلمة ما حرفية اولى لفظا ومعنى اما لفظا فلاحتياج الاسمية الى تقدير العائد وهو تكلف واما معنى فلان الحمد على الانعام اولى من وجوه ليس بشئ اما الاول فلانه شايع واقع بلا تكلف كيف والحذف شجاعة العربية واما الثانى فلا نالا نسلم ان الحمد على الانعام اولى بل الاولى ٧ هو الحمد على النعم على ما حققناه نعم عطف خلصتنى على لخصتنى يقتضى كون كلمة ما مصدرية لكن ذاك كلام يذكره المحشى والكلام ههنا فى الفقرة الاولى مع قطع النظر عن الثانية (قوله وحذف العائد المنصوب) ٨ اى المتصل المنصوب بفعل اووصف غير صلة الالف واللام على ما نص عليه ابن مالك فى الفيته حيث قال * والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائد متصل ان انتصب * بفعل اووصف كمن نرجو يهب * والمراد بالوصف ما هو غير صلة الالف واللام نص عليه شارحو كلامه لكن ترك المحشى هذه القيود لوضوح امرها كما قال ابن الحاجب والعائد المفعول يجوز حذفه وكأن للمحشى فيه اسوة حسنة ٦ (قوله مغتفر) من الغفر بالغين ثم الفاء المعجمتين بمعنى الكثرة والشيوع ويلزمه الجواز والوقوع اما الجواز فلقرينة كون الصلة فعلا متعديا ولا بد له من مفعول واما وقوعه فكما فى قوله اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه حذف المفعول للاختصار او لتخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ وغير ذلك من النكات الممكنة واما شيوعه فيظهر من تتبع تراكيب البلغاء (قوله فحينئذ يكون من بيانية) قدمه لكونه بالنظر الى كون ما موصولة وقد عرفت آنفا انه ارجح وعلى هذا يكون الجار والمجرور ظرفا مستقرا مرفوعا خبرا لمبتدأ محذوف اعنى هو ففيه ايجازان من جهة حذف المبتدأ ومن جهة حذف المفعول واطناب من وجه وهو الايضاح بعد الابهام لتكمل لذة العلم بتلك النعم المحمود عليها وليس فيه ايجاز من جهة حذف عامل الظرف لان ذلك اعتبار لفظى نحوى لا تعلق له بالخصوصيات فلا يعد مثل هذا ايجازا اصطلاحيا نص عليه التفتازانى فى شرح التلخيص فليس فى الكلام وجوه من الايجاز وان ادعاها بعض الاخيار (قوله وان تكون مصدرية) قيل هذا الاحتمال اولى اذ الحمد حينئذ يكون على الانعام ولسلامته عن الحذف ايضا ٩ وقد عرفت اضمحلاله مما حققناه فى تحشية قوله ومما يجوز ان يكون الخ فتذكر (قوله او متعلقة بلخصت) فحينئذ يكون من لابتداء الغاية والظرف لغو فى الكلام ايجاز من وجه من جهة حذف المفعول وابهام الموصول حينئذ للتفخيم اشارة الى انه لا يمكن تعداد تلك النعم الملخصة من بين المنح

نفس النعمة ولذا قيل الشاكر فى الحقيقة من ينظر فى النعمة الى المنعم لا الى النعمة لانا نقول هذا كلام حق لكن الكلام ههنا فى ترجيح المحشى ما الموصولية على ما المصدرية وماذاك الا ما حققناه والحق ان جعل ما مصدرية يؤدى الى ارتكاب تكلفات هنا يخلو عنها جعل كلمة ما موصولة فافهم (منه)

٨ وتقييد العائد بالمنصوب قيد واقعى اذ هو الواقع ههنا لا احترازى اذ يجوز حذف العائد المجرور ايضا اذا وجد شروط الحذف كما اشار اليه ابن مالك حيث قال * كذاك حذف ما بوصف خفضا * كأنت قاض بعدما من قضا * كذا الذى جر بما الموصول جر * كمر بالذى مررت فهو بر * انتهى والعجب من الفاضل الطرسوسى انه غفل عنه قال التقييد المذكور احترازى اذ لا اعتقاد فى حذف العائد المرفوع والمجرور (٣) نعم هذا مسلم فى المرفوع لكن المجرور قد عرفت حاله (منه) ٦ فيه تعريض للفاضل الطرسوسى حيث جزم بأن التقييد المذكور لازم على المحشى وليس بذلك (منه) ٩ نعم يمكن ان يقال يجوز ٣

٣ ان يكون التلخيص بمعنى المفعول اى الملخص وحينئذ يجوز ان يكون كلمة من بيانية ايضا والقول بانه لاوجه لارتكاب المجاز مع تحقق المعنى الحقيقى ليس بقوى اذ الحمد — ١٨ — على النعم اولى من الحمد على الانعام (منه)

كما فى قوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم وليس فى الكلام حينئذ ايجاز آخر من جهة تقدير لفظ بين لان ذلك بيان حاصل المعنى لانه مقدر هنا (قوله اى لخصته لى اه) الاول للثانى والثانى للاول نشرا على غير ترتيب اللف اختاره لئلا يلزم الفصلان والفصل الواحد اولى من الفصلين وللاشارة الى ان كون من متعلقة اولى من جهة ان فيه اشعارا بان ما انعم الله عليه من النعم خارج عن التعداد والبيان وانما يمكن له الاشارة الى النعم المأخوذة منها تلك النعم التى لخصها الله تعالى له فهذا غاية ما يثنى به على الله تعالى فى هذا المقام ولا يخفى ان هذه النكتة لا تحصل على تقدير كون من بيانية (قوله او هو من منح عوارف الخ) هذا داخل تحت التفسير السابق اشار به الى ان من البيانية مع مجرورها خبر عما قبله اعنى المبين واختار ابن هشام كونه فى موضع نصب على الحال وماقيل من ان ما اشار اليه المحشى تصوير المعنى لا توجيه الاعراب مما لا يظهر من سوق البيان فان قلت الظرك من فى التفسير لان البيان انما يكون بالمجرور قلت لعله اورد ها للمناسبة بينه وبين المعطوف عليه اذ لابد من ايرادها فى صورة التعلق او ليكون نصا فى كونه مبينا وقيل للاشارة الى ان الملخص ليس عين المنح اذ لا ينقل ما فى الافاضل اليه بل هو من جنس ماقام بالافاضل وفيه ان من هذه لتبيين الجنس لما تقرر فى النحو فكونها مبينة للجنس مقتضاها وقد قدر هذا القائل لتصحيح مثل هذا فى ديباجه الحاشية مضافا لئلا يلزم بقاء العرض زمانين وانتقاله من محل الى آخر مع ان كون كلمة من لبيان الجنس كاف فى دفعه وعندى انه انما اوردها ههنا اشارة الى ان الملخص ليس عين المنح من كل وجه بل مأخوذ منها اذ لو ترك من ههنا لكان الملخص عين المنح من كل وجه فلا يبقى لتوصيفه بالتلخيص وجه اصلا فاراد ها ههنا اشارة الى تصحيح كلام الشارح رحمه الله بقدر الامكان ولذا ترك المحشى هذا التلخيص فى ديباجة الحاشية كما اشرنا اليه (قوله فحينئذ يكون من متعلقة) ولا يجوز حينئذ ان تكون بيانية اذ الابهام فى كلمة ما على هذا للتفخيم لا للاجمال الممهد للتفصيل ومثل هذا الابهام لا يقصد بيانه بل لا يمكن على ما اشرنا اليه (قوله واضافة المنح الى العوارف الخ) اى اضافة لفظ منح الى لفظ عوارف فاللا مان للعهد لكن لا لعهدية معنى مدخولها كما هو الواقع الكثير بل لعهدية نفس مصحوبها يعنى ان اضافة لفظ منح الى لفظ عوارف المضاف الى الافاضل بيانية لانه اضافة العام مطلقا الى الخاص وتلك الاضافة بيانية ينتج ان الاضافة المذكورة بيانية اما الصغرى فلان المنح شامل لعوارف الافاضل وغيرها واما الكبرى فقد اختلف الناظرون فى بيانها منهم من ٤ بناها على ما اشار اليه ابو الفتح فى حاشية التهذيب من ان البيانية قد تكون بمعنى بيان المضاف لا ما كان بمعنى من البيانية كما هو المشهور عند النحاة والبيانية بالمعنى الثانى انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه كما فى خاتم فضة واما الاول فيوجد فيما اذا كان المضاف اليه اخص مطلقا من المضاف كما ههنا فهؤلاء جعلوا البيانية ههنا على البيانية بالمعنى اللغوى

٩ وبهذا التقرير يندفع ماقيل ايضا من ان لفظ التلخيص يفيد ان مامنح الله عليه من العلوم والكمالات افضل واشرف من كمالات الافاضل لانه مختار كمالاتهم لكونه خاليا عن الشكوك والاوهام انتهى ولو سلم فغاية ما افاده لفظ التلخيص كون منح الله تعالى عليه نتايج علومهم ومن البين ان النتايج فروع للمقدمات والاصول ففى لفظ التلخيص اشارة الى ان الاسلاف هم الفياضون والشارح هو المستفيض منهم والمقتبس من انوارهم على ان هذا من قبيل التحديث بنعم الله تعالى عليه ولا يلزم ان يكون الامر كذلك فى الواقع وقد قال الغزالى فى الاحياء مامن احد الا وهو راض عن الله تعالى فى كمال عقله وبالجملة فمثل هذا تحديث للنعم وترغيب للطلبة الى المائدة التى مهدها لهم (لاعلى) فى هذا العلم فامثال هذه المدايح تروج من الداعين المرغبين (منه) ٤ وهم جمهور الناظرين (منه)

لاعلى ماهوالمشهور المصطلح عندالنحاة ومنهم من٤ بناها على ماهو المشهور بين النحاة وتكلف فى مادة الاجتماع ومادتى الافتراق ومنهم من٧ بناها على ماأشار اليه صاحب الكشاف فى صورة المائدة فى قوله تعالى بهيمة الانعام حيث قال البهيمة كل ذات اربع من دواب البر والبحر واضافتها الى الانعام التى هى للازواج الثمانية على ماهو الراجح للبيان وهى الاضافة التى بمعنى من كخاتم فضة اى من فضة ومعناه البهيمة من الانعام انتهى فقد حمل هذا القائل البيانية على المعنى المصطلح لكن لاعلى ماهو المشهور فيما بينهم بل على ماهو التحقيق عند صاحب الكشاف ثم قال ماقاله الفريقان الاولان ناش من قلة التتبع ونحن نقول انهم بحثوا عن البيانية ههنا ولم يلتفتوا الى اضافة المنح الى العوارف فى كونها عهدية اوغيرها وقد تقرر ان الاصل فى الاضافة ان تكون للعهد وقد تكون للاستغراق وغيره فالذى يظهر من تفسير المحشى بقوله اى من العطايا ان تلك الاضافة عهدية والمراد المنح المعهودية وهى عوارف الافاضل فالمنح بالنظر الى نفسها وان كانت اعم مطلقا لكن ههنا معهودة فتجمع مع العوارف فيصح حملها عليها كما فى البيانية المشهور فمعنى قول المحشى والاضافة بيانية ان الاضافة المذكورة كالاضافة البيانية المشهورة عندالنحاة فى اجتماع المضاف اليه مع المضاف والظاهر ان مراد صاحب الكشاف فيما قرره فى الآية المذكورة ذلك ايضا اذلا وجه للمخالفة مع جمهور النحاة فى مثل ذلك ولاشك ان الاضافة فى الآية الكريمة للعهد اذلا داعى للعدول عن اصل الاضافة فيها مع ان الآيات الاخر قرينة قوية على ان البهيمة المحللة لهم ماهى من الانعام لامن غيرها فالحق ان كلام المحشى محمول على التشبيه البليغ وكذا كلام صاحب الكشاف ايضا ويدل على ماقررناه ان المحشى لم يشر فى التفسير المذكور الى كلمة من مع ان ذلك عادتهم واورده بطريق التوصيف وقد تقرر ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فذا يقتضى جعل العوارف عين المنح وماذلك الابجعل المنح مخصصة معهودة فلايكون المضاف ههنا ٩ اعم لامطلقا ولامن وجه فان قلت فعلى ماذكرت لايكون هذه الاضافة بمعنى اللام ولا بمعنى من بل يلزم اضافة الشئ الى نفسه قلت كل ذلك من سوء الفهم بل الاضافة بالنظر الى نفس المنح بمعنى اللام ٨ وبالنظر الى معهوديتها كالاضافة بمعنى من فى كون المضاف من جنس المضاف اليه وان لم تكن منها بالحقيقة لعدم وجود شرطها فلايلزم محذور٦ اصلا واما ماقيل ٤ يمكن ان يكون اضافة المنح لاميه على ان يكون العوارف جمع عارفة مصدرا مضافة الى الفاعل او المفعول ففيه ان المنح عبارة عن العطايا ولايوجد للمعنى المصدرى القائم بالافاضل عطايا حتى يصح اضافتها حينئذ اليها وكذا الثانى ايضا اذ الظاهر ان فاعله المحذوف هو الله تعالى والعارفة قائمة به تع حينئذ ولا معنى لاضافة الآثار الى التأثيرات وانما تضاف الى المؤثرات فان اراد بالتأثيرات المؤثرات فذا ليس وجها آخر مغايرا لما سينقله المحشى عن بعضهم ٣ وقد زعمه وجها آخر فتدبر والله الموفق (قوله اى الاحسانات اليهم اواحساناتهم)

(منه)
٩ اى فى الاضافة العهدية (منه)
٨ لانه من اضافة العام المطلق الى الخاص بالنظر الى نفس المنح وهى لامية على ماحقق فى محله (منه)
٦ وعلى ما حققناه يحمل مانقل عنه ههنا فى حواشيه من انه يحتمل ان يكون اضافة المنح الى العوارف اضافة الموصوف الى الصفة اى المنح التى هى عوارف الافاضل وعلى هذا لايتوجه السؤال ويكون الاضافة بمعنى من انتهى فحمل اولا البيانية على المعنى اللغوى على ماهو المشهور ثم حمل بالنظر الى عهدية الاضافة على البيانية الاصطلاحية لكن بالنظر الى اجتماع المضاف والمضاف اليه لابالنظر الى ذاتهما (منه)
٤ طرسوسى (منه)
٣ برهان الدين (منه)

اى المحسنات اليهم بفتح السين او محسناتهم بفتح السين ايضا على ما عرفت من ان الاحسان الذى هو معنى العارفة بمعنى المحسن بفتح السين فعلى الاول من اضافة اسم المفعول الى مفعوله اعنى الافاضل والفاعل المحسن هو الله تعالى وعلى الثانى من اضافة اسم المفعول الى فاعله اعنى الافاضل فليفهم ٣ (قوله لكن عطف خلصتنى عليه يدل الخ) اى دلالة ظاهرة بل قوية بناء على ان الظاهر كون من فى قوله من محن الخ بيانية كما هو الاولى فى المعطوف عليه ايضا فح يكون تقدير الكلام ماخلصتنى عنه من محن عواصف الفضائل فيلزم كون المحن محمودا عليها وذا غير صحيح فى نفسه نعم لو كان كلمة من حينئذ متعلقه بخلصتنى فح يكون تقدير الكلام ماخلصتنى بسببه من محن عواصف لصح من حيث المعنى لعدم لزوم المحذور المذكور لكن لا يصح من حيث العربية لعدم شرط جواز حذف الضمير المجرور العائد الى الموصول ههنا وهو كون الضمير المجرور مجرورا بما جر الموصول على ما نص عليه ابن مالك ومن البين ان الضمير ههنا مجرور بالباء والموصول بعلى وهذا وارد ايضا على الاول اعنى كون من بيانية وكأن المحشى اعتنى ههنا الى المعنى فاشار الى امكان توجيه المصدرية يكون من فى هذه الفقرة متعلقة لكن اعتناؤه سابقا بقوله وحذف العائد المنصوب الخ الى شان الضمير بأبى عنه فايستفاد من قوله لا يصح عطفه عليه من حيث المعنى انه يصح عطفه عليه من حيث العربية غير سديد هذا ويمكن ان يقال نختار ههنا كون من بيانية والمحن المذكور عبارة عن ذلك العائد المحذوف اعنى عنه فكأنه من وضع الظاهر موضع الضمير فلا حاجة للموصول الى الضمير واما كون المحن محمودا عليه فاما مبنى على ما قيل من ان المحنة عند ارباب الذوق نعمة لكنه تصرف صوفى خارج عن هذا المقام واما مبنى على ان المحن ههنا ليست مطلق المحن ولا المحن الدنيا حتى لا تكون محمودا عليها بل محن عواصف الفضائل وهى الشكوك التى عرضت فى اثناء المطالعة والتعبات التى حصلت فى خلالها ولا شك ان الكل سبب للوصول الى المعارف اليقينية والعلوم الحقيقية اذ لولا ها لما حصل المنح المعهودة وما يتوقف عليه المنح فهو منح حقيقة وان كان محنا صورة فعلى هذا يكون فى كلام الشارح رحمه الله ترغيب للمتعلمين وتنشيط للمستفيدين وتحريك لاذهانهم القاصرة الى الرضى عن الله تعالى فى حالهم وما آلهم (قوله وحينئذ يكون المعنى من اعطاء عوارف الخ) الظاهر ان الاعطاء مصدر مضاف الى المفعول والفاعل هو الله تعالى ويجوز ان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل وعلى كلا التقديرين المراد بالعوارف اما المسائل او الادراكات او الملكات وغيرها من الاحتمالات واضافة المنح الى العوارف فى كل من التقديرين لامية لا بيانية (قوله وعلى جميع التقادير الخ) لما كان هذا ابتداء كلام متعلق بدفع التكرار المتوهم ههنا اتى بالواو دون الفاء والتقادير الممكنة ثمانية اذ المنح اما جمع او مصدر وعلى كلا التقديرين كلمة ما اما موصولة او مصدرية وعلى التقادير الاربعة كلمة من بيانية او متعلقة فهذه ثمانية

اسناد الاحسان اليهم حقيقة لكن لا يخفى انه غير مناسب لهذا المقام فالوجه ان الاضافة الثانية ايضا من اضافة اسم المفعول الى مفعوله و الكلام محمول على الحذف والايصال وان توزع فيه بأنه سماعى فالمعنى الاحسانات منهم اى المحسنات منهم فيكون المحسن ٧ هو الله تعالى (منه)

٧ وبهذا البيان عرفت ضعف ماقيل من ان التفسيرين اشارة الى ان الاضافة يجوز ان يكون الى المفعول اى العطايا النازلة اليهم والى الفاعل اى الاحسانات الصادرة منهم انتهى وجه الضعف غير خفى على من له ادنى مسكة لان هذا القائل لم يطلع على كون المصدر ههنا بمعنى المفعول وحمل المصدر على معناه الحقيقى فمن اين يفهم المقام والعجب انه قال يحتمل ان يكون التفسير ان اشارة الى ان الاحسانات يجوز ان يكون لازما ومتعديا وهذا على نسق الاول فسادا بل اشد منه اذ لا يرضى اهل الاحسان بكون الاحسان لازما بل طبيعته يقتضى التعدى الى غيره فكان احسان هذا القائل قاصرا على نفسه ولم نشاهد مثل هذا الاحسان ولا مشاهده (منه) (اربعة)